



البنك التونسي للتضامن

التقرير السنوي

2012

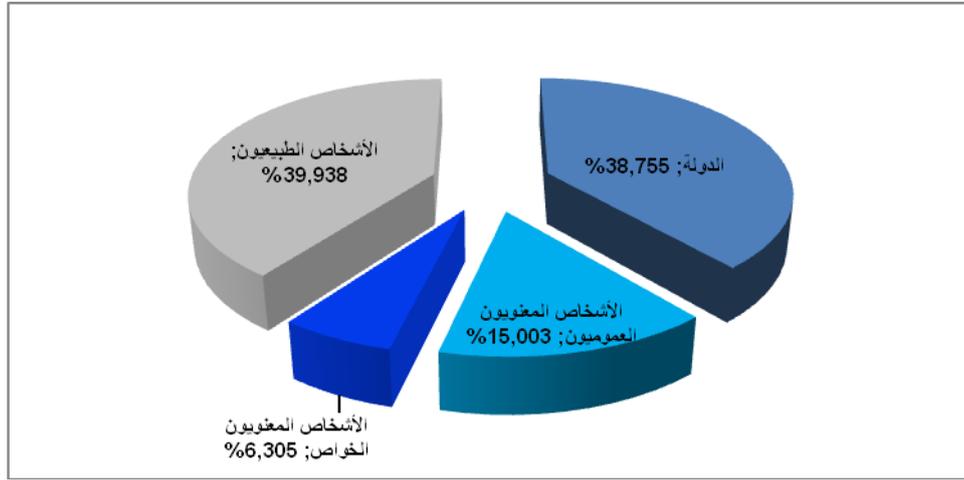
البنك التونسي للتضامن

شركة خفية الاسم	الشكل القانوني:
56 شارع محمد الخامس 1002 تونس البلفيدير	المقر الاجتماعي:
71 844 040	الهاتف:
71 845 537	الفاكس:
www.bts.com.tn	موقع الواب:
pdg@bts.com.tn	البريد الإلكتروني:
22 ديسمبر 1997	تاريخ التأسيس:
99 سنة	المدة:
B1162031997	السجل التجاري:
614662 X A M 000	المعرف الجبائي:
40 000 000 دينار	رأس المال:
من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر من كل سنة	السنة المحاسبية:
بنك شامل بمفهوم القانون عدد 65-2001 بتاريخ 10 جويلية 2001 حول مؤسسات القرض	الغرض الاجتماعي:
القانون العام	النظام الجبائي:

توزيع رأس المال

يتوزع رأس مال البنك إلى غاية 31 ديسمبر 2012 بين أسهم تخوّل حقوق تصويت كما يلي:

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ	%
الدولة	1 550 200	15 502 000	38,7550
الأشخاص المعنويون العموميون	600 100	6 001 000	15,0025
الأشخاص المعنويون الخواص	252 200	2 522 000	6,3050
الأشخاص الطبيعيون	1 597 500	15 975 000	39,9375
المجموع	4 000 000	40 000 000	100,0000



شروط حضور الجلسات العامة العادية: (الفصل عدد 35 من القانون الأساسي للبنك التونسي للتضامن)

يمكن لكل مساهم يمتلك بمفرده على الأقل 10 أسهم أو تم تفويضه من طرف عدد من المساهمين يمتلكون على الأقل هذا العدد من الأسهم حضور إجتماعات الجلسة العامة أو إنابة من يمثلهم شريطة ترسيم اسمه بدفتر الشركة قبل الموعد المقرر لعقد الاجتماع بخمسة أيام، ويتم الاستدعاء إلى الجلسة العامة بالطرق القانونية.

تركيبه مجلس الإدارة

- رئيس مجلس الإدارة :

السيد محمد كعنيش

- الأعضاء:

السيدة أمال الزواي

السيدة نجوى بالحاج

السيد رضا الخلفاوي

السيد التيجاني علجان

السيد نجيب الشعار

السيدة سامية عمامو

- مراقب الدولة :

السيد فيصل السطنبولي

- مراقبا الحسابات:

السيدان سليم فريعة وحسين قمره عن مجمع DDF

عبد الرزاق الصويحي : الشركة العامة للتصرف والتدقيق IMAC

الفهرس

06	1. أبرز سمات الطفرة الاقتصادية الوطني
09	2- نشاط البنك
11	I. نشاط الإقراض
16	II. إنجاز القروض
17	III. الإستخلاص
19	3. الموارد البشرية والتنظيم الآفاق المستقبلية للبنك
20	I. الموارد البشرية
21	II. التنظيم
22	III. الآفاق المستقبلية للبنك
23	4. القوائم المالية
24	الموازنة
25	التعهدات خارج الموازنة
26	قائمة النتائج
27	قائمة التدفقات النقدية
28	5- تقرير مراقبي الحسابات
35	6- مشاريع قرارات الجمعية العامة العادية

-1

أبرز سمات الطرف الاقتصادي الوطني

نجم الاقتصاد التونسي خلال سنة 2012 في الخروج تدريجيا من الانكماش المسجل في سنة 2011 وفي استعادة نمو بـ 3,6% ، وهو مستوى يظل رغم ذلك دون المسار المسجل خلال العقد المنقضي، أي معدل سنوي بقرابة 5%. وتم تحفيز النمو الاقتصادي من جانب العرض خاصة بالارتفاع المسجل أساسا في القطاعات الأكثر تضررا في سنة 2011، أي السياحة والنقل والصناعات الكيماوية وكذلك بموسم فلاحي أفضل. أما من جانب الطلب، فقد وجد النمو دفعا له في الطلب الداخلي الذي دعمه تواصل سياسة الميزانية والسياسة النقدية التوسيعية، وأدى ازدياد كل من المرتبات والأجور ونفقات التعويض إلى نمو الاستهلاك، سواء العمومي أو الخاص. كما شهد الاستثمار انتعاشة، لاسيما بالنسبة للقطاع الخاص مع ارتفاع ملحوظ للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

◀ الفلاحة والصيد البحري

استفاد قطاع الفلاحة والصيد البحري من الظروف المناخية الملائمة، وهو ما مكّن بالخصوص من زيادة إنتاج الحبوب ليبلغ 22,7 مليون قنطار ومنتجات البحر على التوالي (50% + قابل 2,9% +) وهكذا، بلغ النمو الحقيقي للقطاع مستوى 3,9%، أي ما يعادل مساهمة في النمو الاقتصادي قدرها 0,3% مقابل 10,8% و 0,8% في العام السابق.

◀ قطاع الصناعة

سجل قطاع الصناعة نموا طفيفا بـ 0,2% مقابل تراجع بـ 6,1% في العام السابق. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى نمو الصناعات المعملية بنسبة 1,8% نتيجة ازدياد القيمة المضافة للصناعات الكيماوية بـ 15,3% مقابل انخفاض بقرابة 39% قبل سنة، وذلك بالإضافة إلى ارتفاع صناعات مواد البناء والخزف والبلور بـ 3,2% والصناعات الفلاحية والغذائية (3,7% +). أما صناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية والصناعات الميكانيكية والكهربائية، فقد سجلت انخفاضا بنسبتي 3,8% و 1,5% على التوالي مقابل ارتفاع بـ 1,2% و 5,4% في العام السابق.

وفيما يتعلق بالنشاط التجاري، فقد سجل نموا طفيفا بـ 0,7% نتيجة الإضطرابات الظرفية التي ترتب عنها خلل في قنوات التوزيع وارتفاع للأسعار ونقص في بعض المواد الأساسية فضلا عن احتداد ظاهرة التصدير غير القانوني والتجارة الموازية.

أما الخدمات المسوقة، فقد سجلت انتعاشة للنشاط السياحي وبالتالي لنشاط النقل، فضلا عن تواصل نمو قطاع المواصلات بنسق مرتفع. وهكذا، ازدادت القيمة المضافة للقطاع بنسبة 5,3% في سنة 2012 وهو ما يعادل مساهمة في النمو الاقتصادي قدرها 2,1% مقابل مساهمة بـ 1,4% في العام السابق. وانعكست انتعاشة القطاع السياحي بـ 11,7% من خلال زيادة بنسبة 24,4% لوفود غير المقيمين الذين بلغ عددهم قرابة 6 ملايين شخص، نصفهم تقريبا من الأوروبيين وبالأساس الفرنسيين والألمان والإنجليز والروس والإيطاليين، فيما مثل المغاربة 47,8% من هذه الوفود، لاسيما الليبيين والجزائريين. ومن هذا المنطلق،

ارتفعت البيئات الجمالية بـ 45,2% لتبلغ حوالي 30 مليون وحدة. كما ازدادت المقاييس السياحية بـ 30,5% لتبلغ 3.175 مليون دينار.

وهو مستوى يظل رغم ذلك دون ما تم تحقيقه في سنة 2010.

سوق الشغل

بعد سنة اتسمت بالتحركات الاجتماعية المتكررة والمطالب المتعلقة بالأجور، شهدت سوق الشغل بواخر تحسن منذ بداية سنة 2012 بتأثير متظافر من تراجع طلبات الشغل الإضافية وانتعاشة صافي إحدائات الشغل. وعلى هذا الأساس، سجلت نسبة البطالة انخفاضا بـ 2,2% لتبلغ مستوى 16,7% وهو ما يوافق 654 ألف عاطل عن العمل في سنة 2012 حسب معطيات المعهد الوطني للإحصاء. غير أن التفاوت بين الجهات والفئات ما يزال قائما، علما وأن هذه الظاهرة تشمل بشكل أكبر الجهات الداخلية والإناث فضلا عن خريجي التعليم العالي. وتظل نسبة بطالة هذه الفئة الأخيرة في ارتفاع، حيث بلغت 33,2% موفى سنة 2012 وهو ما يناهز 228 ألف عاطل عن العمل.

تطور سعر صرف الدينار

إتسم تطور سعر صرف الدينار في موفى سنة 2012 وقياسا بنهاية سنة 2011 بانخفاض قدره 5,3% إزاء الأورو وبـ 9,9% مقابل الدولار الأمريكي. وتعكس هذه التطورات التي تتأثر بتلك المسجلة في سوق الصرف الدولية، بالأساس إلى انخفاض الأورو إزاء الدولار الأمريكي بنسبة 7,6% في المعدل خلال سنة 2012 وارتفاع قدره 2% بين نهاية الفترة.

- 2

نشاط البنك

تطور أهم المؤشرات المالية للبنك خلال الفترة 2010-2012

أهم المؤشرات المالية

2012	2011	2010	(المبلغ الألف دينار)
40 000	40 000	40 000	رأس المال
735 039	701 692	608 501	مجموع الموازنة
678 686	667308	573 865	المستحقات الصافية على الحرفاء
42103	57 421	3 602	ودائع الحرفاء
630 107	574 786	522 116	الموارد الخصوصية
-2 797	-3 807	799	نتيجة الإستغلال
-2 816	-3 892	-42	النتيجة الصافية
38 908	41 669	45 200	مجموع الأموال الذاتية بعد النتيجة
15 183	13 745	13 858	الناتج البنكي الصافي
2 826	3 602	2 751	العمولات
50 518	45 247	34 077	المدخرات والفوائد المخصصة
299	257	262	عدد الموظفين

مؤشرات البنية (Ratios de Structure)

2012	2011	2010	
5,29%	5,94%	7,43%	مجموع الأموال الذاتية\مجموع الموازنة
5,73%	8,18%	0,59%	ودائع الحرفاء\مجموع الموازنة
92,33%	95,10%	94,31%	المستحقات الصافية للحرفاء\مجموع الموازنة

مؤشرات الإنتاجية (Ratios de Productivité)

2012	2011	2010	
87,76%	92,15%	87,40%	نفقات التسيير\الناتج البنكي الصافي
30,04%	40,08%	34,43%	العمولات الصافية\الأجور
61,95%	65,38%	57,66%	الأجور\الناتج البنكي الصافي

تقديم

إنعكست الظروف الإستثنائية التي عاشتها البلاد بعد الثورة بصفة مباشرة على نشاط البنك على مستوى تزايد الضغوطات على فروعها الجهوية وتراجع موارده المالية بسبب إنخفاض المبالغ المستخلصة المتعلقة بالمشاريع الصغرى أو بالقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات إلى جانب صعوبة القيام بالمعاينات الميدانية وتفعيل الأحكام القضائية لإستخلاص الديون.

I. نشاط الإقراض

1. تمويل المشاريع الصغرى

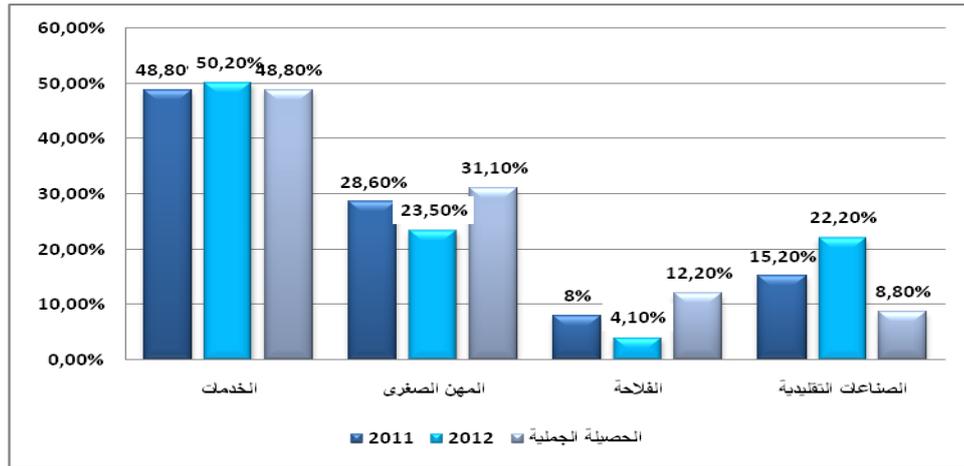
تميزت سنة 2012 في مجال تمويل المشاريع الصغرى بتراجع ملحوظ على مستوى عدد المطالب الوافدة على البنك وعدد المطالب المدروسة والمصادقات وذلك على النحو التالي :

عدد المطالب	2012	2011	2012/2011 (%)
عدد المطالب	13 655	28 836	-53
عدد المطالب المدروسة	14 301	27 153	-47,3
عدد المصادقات	6 016	12 829	-53,1

- حوالي 40% من مطالب الواردة على البنك متأتية من ولايات الشمال الشرقي في حين لم تتجاوز حصة الوسط الغربي (2,8%) والجنوب الغربي (2,9%).
- حصيلة المصادقات خلال سنة 2012 تقدر بـ 6016 قرض بمبلغ يناهز 61,3 م د ستمكن من إحداث حوالي 11 ألف موطن شغل.
- وبذلك تكون الحصيلة الجمالية لنشاط الإقراض في موفى سنة 2012 كما يلي:
 - ❖ عدد القروض: 127 804 قرض
 - ❖ مبلغ القروض: 813,031 مليون دينار
 - ❖ كلفة المشاريع: 1 139,779 مليون دينار
 - ❖ إحداثات مواطن الشغل المرتقبة: 209 850 موطن شغل

-التوزيع القطاعي للمشاريع الصغرى :

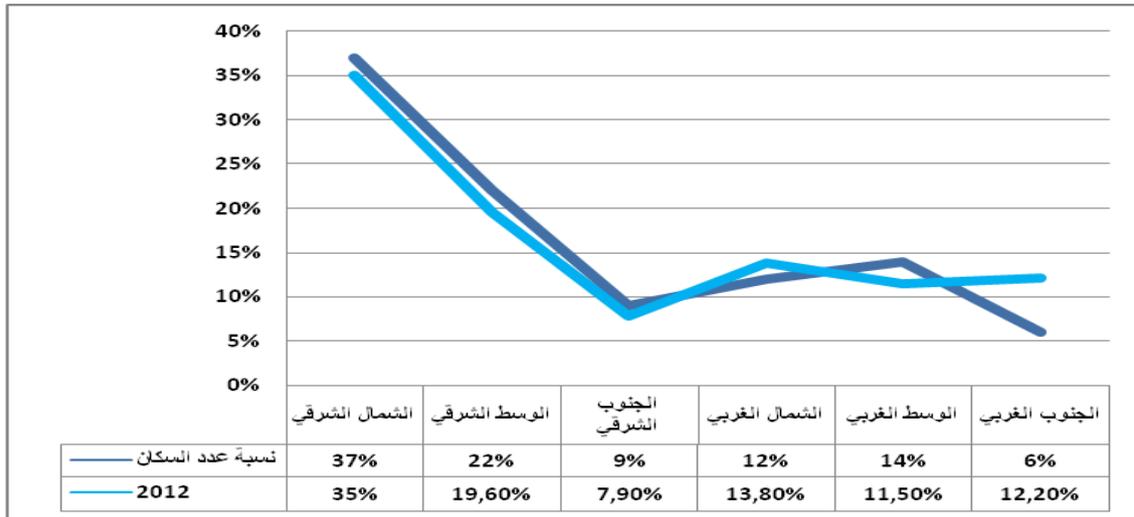
- يبرز التحليل القطاعي أن قطاع الخدمات إستفاد بحوالي نصف تدخلات البنك (2,50%) مقابل 23,5% للمهن الصغرى و22,2% للصناعات التقليدية كما يبيّنه الرسم التالي:



سُجِّل تراجع ملحوظ في حصة القطاع الفلاحي خلال سنة 2012 إلى حدود 4,1% مقابل 8% خلال سنة 2011 و 12,2% من الحصيلة الجملية، ويعزى هذا التراجع إلى صعوبات في القيام بالمعاينات الفنية إلى المناطق الفلاحية نظرا للظروف التي شهدتها البلاد إلى جانب نقص في إقبال الفلاحين على الإستثمار خلال هذه الفترة.

-التوزيع الجهوي للمشاريع الصغرى:

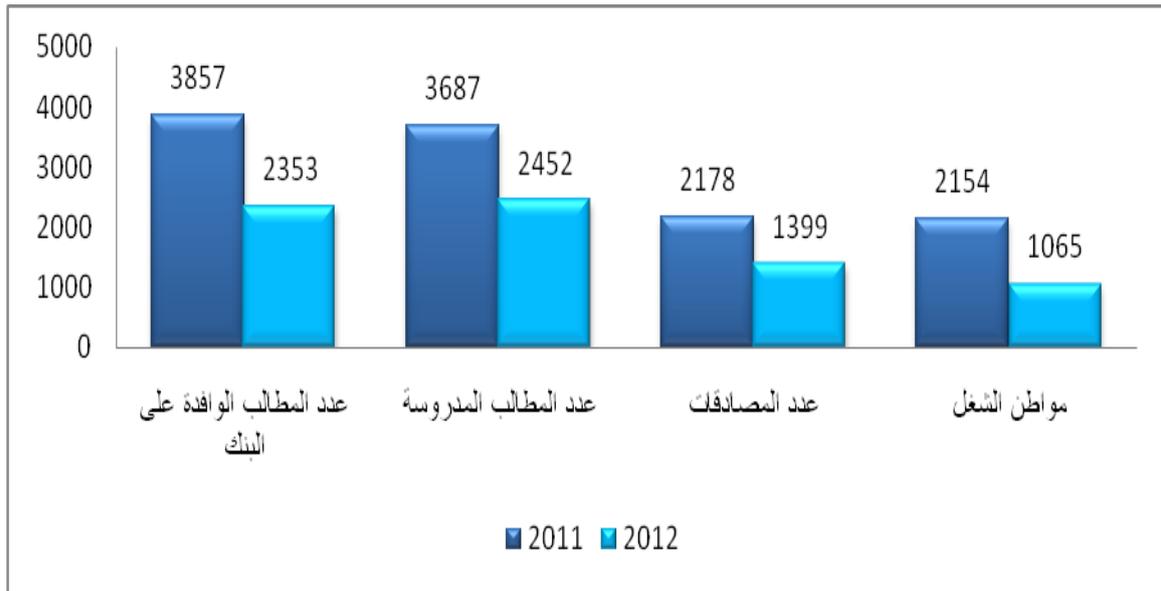
كما يبرز التوزيع الجهوي تراجعا في حصة الجهات الغربية من 40% خلال سنة 2010 إلى 37,5% سنة 2012 وذلك بسبب تراجع عدد المطالب الوافدة على البنك من هذه الجهات من ناحية والإضطرابات التي شهدتها بعض الولايات الغربية من ناحية أخرى. وفي ما يلي التوزيع الجهوي للمصادقات :



-توزيع المصادقات حسب المستوى التعليمي :

كما تواصل التراجع المسجل في حصة حاملي الشهادات العليا خلال سنة 2012 إلى حدود 1399 مصادقة بمبلغ يناهز 24,4 م د (أي ما يمثل 23,2% من عدد المصادقات) مقابل 2178 مصادقة بمبلغ 32,9 م د خلال سنة 2011 وذلك نظرا لتوجه حاملي الشهادات العليا أكثر نحو التشغيل المؤجر.

وفي ما يلي وضعية تمويل حاملي الشهادات العليا :



- توزيع القروض حسب النوع الإجتماعي :

سجلت حصة المرأة خلال سنة 2012 تطورا على مستوى حصتها من عدد المصادقات من 30,4% سنة 2011 إلى 37,8% خلال سنة 2012.

سنة 2012			سنة 2011			المصادقات
العدد	%	المبلغ (م د)	العدد	%	المبلغ (م د)	
3743	62,2	44	8899	69,6	81,9	الرجل
2273	37,8	17,2	3893	30,4	24,8	المرأة
6016	100	61,2	12792	100	107	المجموع

2. القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات

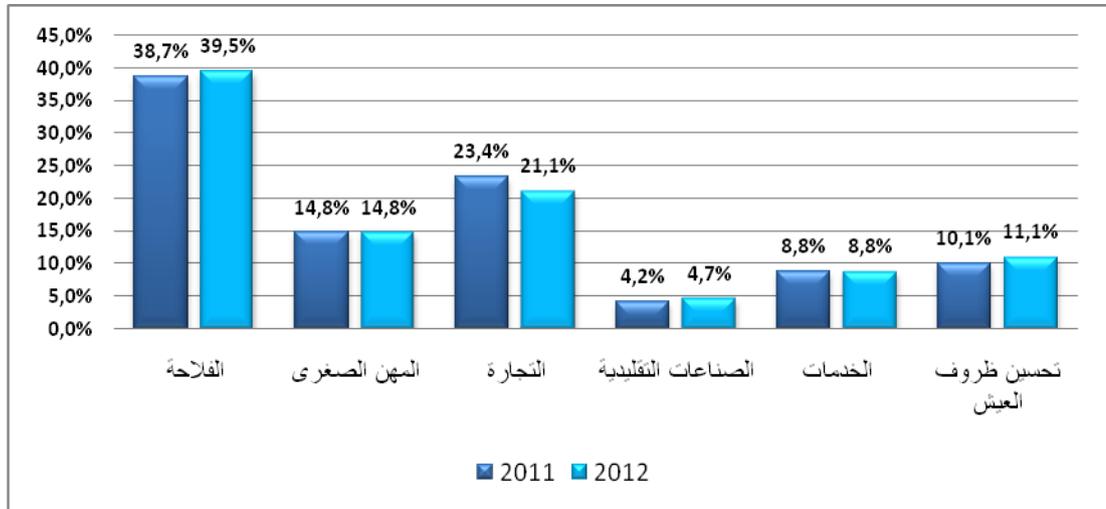
تمكنت منظومة القروض الصغيرة المسندة عن طريق الجمعيات خلال سنة 2012 من تدارك عديد الصعوبات التي واجهتها خلال الفترة المنقضية وذلك من خلال :

- تهيئة المقرات التي تم الإعتداء عليها أثناء الثورة وإستئناف نشاط جل الجمعيات.
- تجديد الهيئات المديرية التي إنتهت مدّتها النيابية أو إستقال أعضائها.

وفي هذا الإطار تقدر عدد الجمعيات التي تم تجديد الهيئات المديرية المشرفة عليها خلال سنة 2012 بـ 95 جمعية مقابل 55 جمعية خلال سنة 2011، وبالتالي يكون عدد الجمعيات التي تم تجديد هيئاتها المديرية بعد الثورة في حدود 150 جمعية أي ما يمثل 54% من مجموع الجمعيات.

- تمكن البنك خلال سنة 2012 من تمويل 189 جمعية مقابل 179 جمعية خلال سنة 2011 أي ما يمثل حوالي 68% من مجموع الجمعيات.
- إرتفاع طفيف في حصيلة القروض المسندة من قبل الجمعيات خلال سنة 2012 إلى حدود 45,2 ألف قرض بمبلغ يناهز 46,1 م د مقابل 39,8 ألف قرض بمبلغ 45 م د خلال سنة 2011.
- وقد ساهمت القرارات الإستثنائية التي إتخذتها الحكومة لفائدة هذه المنظومة من إعطاء دفع جديد لهذا الصنف من الجمعيات ومزيد تفعيل دورها في مجال إحداث موارد الرزق والإحاطة بالفئات الإجتماعية الضعيفة ومحدودة الدخل وذلك من خلال :
- تمكين 18 جمعية من عمليات إعادة جدولة للقروض بمبالغ تناهز 1,2 م د.
- قرار السيد رئيس الحكومة بتاريخ 12 نوفمبر 2012 والقاضي بالتخفيض في نسبة الإستخلاص التي يشترطها البنك التونسي للتضامن لأصرف الإعتمادات لفائدة جمعيات القروض الصغيرة الناشطة بالولايات الداخلية من 80% إلى 70%.
- ويقدر عدد الجمعيات التي لها نسبة إستخلاص أقل من 80% بحوالي 80 جمعية منها 60% جمعية متواجدة بالولايات الداخلية.

أما على المستوى القطاعي فيبرز الرسم التالي توزيع مبالغ القروض الصغيرة:



كما إستفادت الجهات الغربية بحوالي 46% من مجموع مبالغ القروض المسندة وذلك على النحو التالي:

2012	2011	
18,4%	18,4%	الشمال الغربي
15,2%	14,6%	الوسط الغربي
12,1%	9,0%	الجنوب الغربي
45,7%	42,0%	الجهات الغربية
25,8%	28,7%	الشمال الشرقي
20,8%	21,7%	الوسط الشرقي
7,7%	7,6%	الجنوب الشرقي
55,3%	58,0%	الجهات الشرقية

-إرتفاع في حصّة المرأة من القروض الصغيرة من 47% سنة 2011 إلى 51% خلال سنة 2012.

3. الإسهام في تنفيذ البرامج الوطنية

-الشروع في تنفيذ برنامج نموذجي للجبس الإيكولوجي:

شهدت أواخر سنة 2012 الشروع في تنفيذ برنامج خاص بالجبس الإيكولوجي بولايي القصرين وسيدي بوزيد لفائدة 6 باعثين من حاملي الشهادات العليا بمبلغ يناهز 480 ألف دينار. وسيتم تدعيم وتوسيع هذا البرنامج وفق نتائج عمليات التمويل الأولي بالتعاون مع الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل.

-إستئناف تمويل موسم الزراعات الكبرى عن طريق جمعيات القروض الصغيرة.

تم بالتنسيق مع مصالح وزارة الفلاحة في إطار تمويل موسم الزراعات الكبرى تمكين قرابة 40 جمعية متواجدة بالولايات الداخلية ذات الصبغة الفلاحية من حوالي 3 م.د عن طريق البنك التونسي للتضامن وذلك في أواخر سنة 2012، وقد إنتفع بها أكثر من 3 آلاف فلاح صغير لتوفير مستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة وغيرها.

-الشروع في تنفيذ برنامج الإنطلاق

إصدار منشور مشترك بين وزراء المالية والتكوين المهني والتشغيل والتنمية الجهوية تحت عدد 1 لسنة 2011 لإحداث آلية جديدة خاصة بتوفير التمويل الذاتي سمّيت "إعتماد الإنطلاق" تولت بمقتضاه وزارة التنمية الجهوية والتخطيط صرف إعتماد قدره 5 م.د لفائدة هذه الآلية عن طريق البنك التونسي للتضامن. لتفعيل هذه الآلية وتسريع نسق الإنجاز، تولى البنك:

- تمكين الإدارات الجهوية للتنمية بقوائم الحاصلين على الموافقات المبدئية للقروض شهريا (1600 موافقة مبدئية) بحاجة إلى التمويل الذاتي؛
 - تكتيف تواتر إنعقاد اللجان الجهوية الخاصة بهذه الآلية على الأقل مرة كل نصف شهر للنظر في الملفات ولتقييم تدخل هاته الآلية وإقتراح الحلول لتذليل الصعوبات.
- وتبعا لذلك فقد إنتفع بتدخلات هذه الآلية قرابة 200 باعث بمبلغ يناهز 600 ألف دينار.

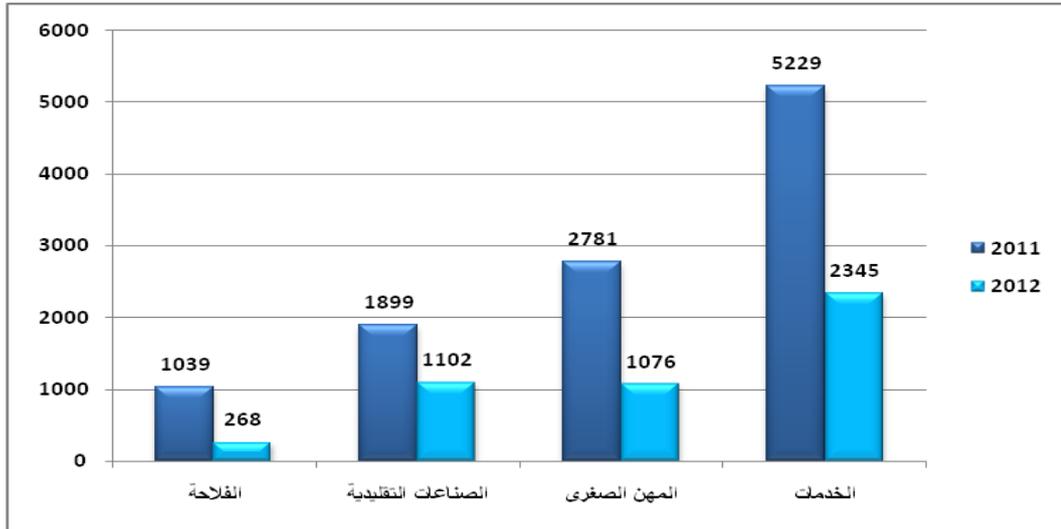
-الشراكة مع مؤسستي "Brish Gaz" و "Shlum Berger"

كما واصل البنك تنفيذ إتفاقيات الشراكة مع مؤسستي "Brish Gaz" و "Shlum Berger" بخصوص إسناد قروض صغيرة بمناطق تدخلاتهما بمعتمديتي المحرس و عقارب بالسنة الأولى وساقية الدائر بالسنة الثانية بالشراكة مع الجمعيات المحلية الناشطة بهذه المعتمديات وذلك في إطار تدعيم التدخلات الإجتماعية لهذه المؤسسات الإقتصادية بمناطق نشاطها.

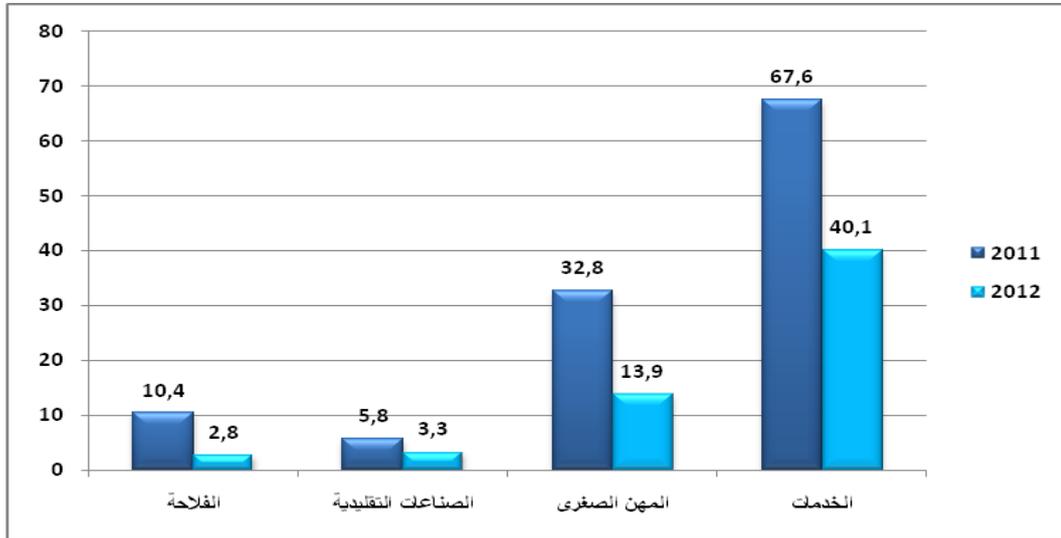
II. إنجاز القروض

تراجع مستوى إنجاز المشاريع الممولة من خلال تقلص حجم الدفعات من 116,6 م د خلال سنة 2011 إلى 60,2 م د سنة 2012 أي بنسبة تراجع في حدود 48,4% بإعتبار التراجع المسجل في نشاط الإقراض. وتتوزع القروض المنجزة حسب القطاعات على النحو الآتي:

على مستوى عدد القروض المنجزة



على مستوى مبالغ القروض المنجزة



III. الإستخلاص

1. قروض تمويل المشاريع الصغرى

- بلغ مجموع المبالغ التي حل أجل إستخلاصها خلال سنة 2012 حوالي 97,3 م د موزعة كما يلي :
 - أصل القروض : 80,9 م د
 - الفوائض الإتفاقية : 16,4 م د
 - تقدر المبالغ المستخلصة خلال سنة 2012 بحوالي 56,4 م د أي بنسبة 57.9% من المبالغ التي حل أجلها.
 - تقدر النسبة العامة للإستخلاص بـ64,9%.
 - حجم المبالغ المستخلصة والمتعلقة بالأقساط التي حل أجلها سنة 2012 تقدر بـ45 م د موزعة كما يلي:
 - أصل القروض : 35,1 م د
 - الفوائض القروض: 9,9 م د
- ويتضح من خلال تحليل الإستخلاصات حسب أقدمية الديون أن الصنفين 3 و4 يمثلان الحلقة الأضعف على مستوى إستخلاصات البنك وهو ما يتطلب وضع خطة خاصة في الغرض خصوصا وأن المبالغ المتخلدة والمتعلقة بهما لسنة 2012 تتجاوز 43 م د.
- أما على المستوى القطاعي فقد سجل قطاع الخدمات أفضل نسبة إستخلاص في حدود 52% في حين سجل القطاع الفلاحي أضعف نسبة إستخلاص 33%.
 - أما على المستوى الجهوي لنسب الإستخلاص، فقد تواصلت أدنى النسب المسجلة بولايات قفصة وسيدي بوزيد والقصرين في حين سجلت ولايات أريانة وجندوبة وقبلي أرفع نسبة إستخلاص.

2. منظومة القروض الصغيرة

- تقدر النسبة العامة للإستخلاص بالنسبة للقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات إلى موفى ديسمبر 2012 بـ83% مقابل 84,1% في موفى سنة 2011.
- يقدر حجم المبالغ المستخلصة خلال سنة 2012 بحوالي 44,3 م د مقابل 46,1 م د خلال سنة 2011 ويعزى التراجع النسبي في مبالغ الإستخلاصات إلى الصعوبات التي شهدتها عديد الجمعيات على مستوى نقص في المتابعة الميدانية من قبل أعوان القروض وصعوبة القيام بإجراءات التقاضي لإستخلاص الديون.

3. قروض تمويل إقتناء الحاسوب العائلي:

بالنسبة لقروض تمويل إقتناء الحاسوب العائلي بجيليه الأول والثاني، تم تسجيل تقلص في المبالغ التي حل أجل خلاصها خلال سنة 2012 من 5,1 م د إلى 3,9 م د أي بنسبة انخفاض تفوق 20%، و المبالغ المستخلصة من 5,07 م د إلى 3,6 م د مما يجعل النسبة العامة للإستخلاص لهذه القروض تستقر في موفى سنة 2012 في حدود 88,03%، علما وأن البنك توقف عن إسناد هذه الصنف من القروض منذ سنة 2011. ويبرز الجدول التالي وضعية الإستخلاص لقروض الحاسوب العائلي.



- 3

الموارد البشرية
والتنظيم والأفاق
المستقبلية للبنك

I. الموارد البشرية

1. عدد الموظفين

بلغ عدد موظفي البنك 299 موظفا في موفى ديسمبر 2012، يتوزعون كما يلي:

حسب الصنف :

النسبة (%)	العدد	
57,2	170	إطارات وإطارات عليا
9,7	73	أعوان التسيير
33,1	55	أعوان التنفيذ
100,0	299	المجموع

وتقدر نسبة التأطير بقراءة 58%.

حسب النوع الإجتماعي :

النسبة (%)	العدد	
55,5	166	رجال
44,5	133	نساء

حسب الفئة العمرية :

النسبة (%)	العدد	
0,3	1	أقل من 25 سنة
30,1	90	25-35 سنة
56,5	169	36-50 سنة
7,4	22	51-55 سنة
5,7	17	55 ما وفوق

2. التكوين

قام البنك بأنشطة خاصة بالتكوين داخل المؤسسة أو خارجها في سبيل تحقيق الأهداف المتصلة بتطوير الكفاءات و تأهيل المهارات الفنية و قد بلغ عدد المستفيدين من هذه البرامج التكوينية 50 مستفيدا بمبلغ جملي يفوق 77 ألف دينار ومقارنة بسنة 2011 التي بلغ عدد الأعوان المستفيدين بالتكوين 105 موظف باعتمادات جمالية ناهزت 45 أ.د.

3. الخدمات الإجتماعية لفائدة الأعوان :

فيما يتعلق بالجانب الإجتماعي تم خلال سنة 2012 إسناد 19 قرضا على موارد صندوق الإعانة الإجتماعية بمبلغ جملي يساوي 229 ألف دينار منهم 05 قروض لشراء أو بناء مسكن أو توسعة و07 قروض إستثنائية و07 قروض زواج.

كما تم تمكين ودادية أعوان وموظفي البنك من إعتمادات قدرها 434 ألف دينار لإنجاز عديد الأنشطة الإجتماعية والترفيهية لفائدة منخرطيها.

II. التنظيم

كما شهدت سنة 2012 الإنطلاق في الإستغلال الفعلي للمنظومة المعلوماتية الجديدة "UNIBANK" التي تتميز بأهم الخصائص التالية :

- منظومة معلوماتية شاملة ومندمجة.
 - إنجاز العمليات على المستويين المركزي والجهوي في الوقت الحقيقي.
 - توفرها على التطبيقات الخاصة بالمنتجات البنكية الأساسية.
 - تمكن من القيام بمحاسبة آلية ويومية.
 - إستعمال تكنولوجيايات تتوفر على السلامة والسرعة والتخزين.
 - تسجيل أثر كافة العمليات المنجزة.
- كما تم وضع ميثاق خاص بالسلامة المعلوماتية وبإستغلال منظومة "UNIBANK" ممّا سيمكن البنك من :

- ضمان نظام محاسبي مطابق للمعايير المعتمدة ويعكس بوفاء الوضعية المالية للبنك.
- الحصول عند الطلب على المعلومات و القوائم المالية ممّا سيساعد على إتخاذ القرارات بالسرعة اللازمة.
- تسهيل تحويل الخلايا الجهوية إلى فروع بنكية.
- تكثيف متابعة حرقاء البنك ومعاودة نشاطهم والإستجابة لحاجياتهم.

III. الآفاق المستقبلية للبنك

بعد أن تركزت جهود البنك خلال السنوات الأولى من إحداثه على الإستجابة للطلبات الكمية من التمويلات لمختلف الشرائح العمرية في كافة القطاعات والجهات، فإن مقتضيات المرحلة القادمة إستوجبت من البنك وضع إستراتيجية جديدة تقوم أساسا على دعم مختلف الجوانب النوعية في تدخلاته وأنشطته بصفة عامة وإكسائها النجاعة اللازمة من خلال أربعة محاور أساسية :

المحور الأول: تصويب تمويلات البنك من خلال :

- توجيهها نحو فرص الإستثمار وأفكار المشاريع المجدية والمشغلة حسب خصوصيات الجهات والمعتمديات.
- تدعيم التمويل المهيكل في إطار إتفاقيات شراكة مع الهياكل المهنية في مختلف القطاعات (جامعات مهنية - تعاضديات - مجامع مهنية - مجامع تنمية...).
- التوجه نحو التمويل في إطار سلسلة متكاملة تربط بين مختلف حلقات التوريد والإنتاج والترويج.
- إدماج تدخلات البنك حول المشاريع الإستثمارية الكبرى الكفيلة بإحداث عدد هام من المشاريع الصغرى حولها.

المحور الثاني: تحويل الخلايا الجهوية الحالية إلى فروع بنكية تمكن من وضع منتوجات بنكية جديدة على ذمة حفاء البنك (إدخار - تأمين - إيداع...) للإستجابة لمختلف حاجياتهم المالية.

المحور الثالث: تطوير الهيكلة المؤسسية للبنك من خلال :

- بعث شركة متفرعة عن البنك مختصة في التمويل الصغير قصد الإستفادة من التشريع الجديد المتعلق بالتمويل الصغير وكذلك في التمويل الأصغر الإسلامي من خلال تثمين والإستفادة من التجربة الحاصلة للبنك مع البنك الإسلامي للتنمية.

المحور الرابع: مرافقة برنامج إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة في إطار مؤسسات للتمويل الصغير بالتعاون مع وزارة الإشراف والجمعيات المعنية.

- 5

القوائم المالية لسنة 2012

الموازنة

(بالألف دينار)			
2012	2011 (صيغة محينة)	2011	
			الأصول
7 860	3 403	3 403	الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة
19 029	3 309	3 309	مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية
678 686	667 308	634 483	مستحقات على الحرفاء
2 771	2 891	2 891	محفظه سندات الاستثمار
7 081	7 311	7 311	الأصول الثابتة
19 612	17 470	14 186	أصول أخرى
735 039	701 692	665 583	المجموع
			الخصوم والأموال الذاتية
			الخصوم
3 549	2 955	2 955	البنك المركزي وح ج البريدية
1 197	6 285	6 285	المؤسسات المالية والبنكية
42 103	57 421	4 554	ودائع وأموال الحرفاء
630 107	574 786	574 786	موارد خصوصية
19 175	18 576	35 334	خصوم أخرى
696 131	660 023	623 914	مجموع الخصوم
			الأموال الذاتية
40 000	40 000	40 000	رأس المال
3 963	3 908	3 908	الإحتياطيات
<2 239>	1 344	1 344	أرباح مؤجلة
<2 816>	<3 583>	<3 583>	نتيجة الفترة
38 908	41 669	41 669	
735 039	701 692	665 583	مجموع الخصوم والأموال الذاتية

التعهدات خارج الموازنة

(بالآلاف الدينار)

2012	2011	
84	84	كفالات و ضمانات مقدمة
-	-	التزامات مقدمة
84	84	مجموع الخصوم المحتملة
28 143	33 586	تعهدات التمويل المقدمة
695	695	تعهدات على الأسهم (مساهمات غير محررة)
28 838	34 281	مجموع التعهدات المقدمة
31 900	31 921	التعهدات التمويل المقبولة
493 548	449 198	ضمانات مقبولة
525 448	481 119	مجموع التعهدات المقبولة

قائمة النتائج

(بالآلف دينار)		
2012	2011	
16 431	15 115	إيرادات الإستغلال البنكي
13 603	11 500	فوائد دائنة ومداخل ممتثلة
480	450	عمليات مع البنوك
13 123	11 050	عمليات مع الحرفاء
2	13	أرباح متأتية من محفظة سندات تجارية وعمليات مالية
2 826	3 602	عمولات
<1 248>	<1 370>	أعباء الإستغلال البنكي
<1 248>	<1 359>	فوائد مدينة
	<11>	خسارة على حافظة السندات والعمليات المالية
15 183	13 745	النتاج البنكي الصافي
<4 788>	<4 888>	مخصصات المدخرات
133	2	إيرادات إستغلال أخرى
<9 406>	<8 987>	الأجور
<3 070>	<2 939>	أعباء الإستغلال العامة
<849>	<740>	مخصصات الإستهلاكات
<2 797>	<3 807>	نتيجة الإستغلال
<2>	240	ربح/خسارة متأتية (ة) من إيرادات أخرى
<17>	<16>	الأداء على الشركات
<2 816>	<3 583>	نتيجة الأنشطة العادية
-	-	ربح/خسارة متأتية (ة) من عناصر طارئة
<2 816>	<3 583>	النتيجة الصافية
-	<309>	تغيرات محاسبية
<2 816>	<3 892>	النتيجة الصافية بعد التغيرات المحاسبية

جدول التدفقات النقدية

2012	2011	
		نشاط الاستغلال
17 770	14 349	مداخل الاستغلال البنكي
<29>	<36>	أعباء الإستغلال البنكي
-	-	إيداعات أو سحب لدى مؤسسات مالية وبنكية أخرى
<20 101>	<69 954>	اقرضات و تسبيقات أو تسديد ديون وتسيقات لفائدة الحرفاء
<1 907>	<1 381>	إيداع أو سحب ودائع الحرفاء
<9 235>	<8 036>	مبالغ محولة لفائدة العاملين بالبنك ولفائدة مدينين آخرين
<17 349>	<1 652>	تدفقات نقدية أخرى متأتية من نشاط الإستغلال
<31>	<254>	الأداء على الشركات
<28 882>	<66 964>	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستغلال
		نشاط الإستثمار
-	-	فوائد ومرايبح متأتية من محفظة الإستثمار
-	-	شراءات أو بيوعات محفظة الإستثمار
<549>	<25>	شراءات أو بيوعات أصول ثابتة
<549>	<25>	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستثمار
		نشاط التمويل
<7 592>	<3 786>	تسديد ديون
61 694	62 969	زيادة أو انخفاض الموارد الخصوصية
54 102	59 183	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط التمويل
24 671	<7 806>	تغيرات صافية في السيولة المالية و ما يعادلها خلال السنة المالية
<2 528>	5 278	السيولة المالية و ما يعادلها في مفتتح السنة المالية
22 143	<2 528>	السيولة المالية و ما يعادلها في نهاية السنة المالية

6 -

تقريبا مراقبي الحسابات

التقرير العام لمراقبي الحسابات بالنسبة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013

السيدات والسادة مساهمي البنك التونسي للتضامن

في نطاق إنجاز مهمّة مراقبة الحسابات التي تمّ تكليفنا بها من طرف الجمعية العامّة، قمنا بالتدقيق في كلّ من الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات حول القوائم الماليّة للبنك التونسي للتضامن بالنسبة للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2012. هذه القوائم المالية تبرز مجموعا صافيا للموازنة قدره 735 039 ألف دينار ونتيجة سلبية للسنة المحاسبية قدرها 2 816 ألف دينار وتغيرا إيجابيا للتدفقات النقدية يبلغ 24 671 ألف دينار.

1. مسؤولية هياكل الإدارة والتصرف في إعداد وعرض القوائم المالية

إن إعداد وتقديم قوائم مالية مطابقة للمعايير المحاسبية التونسية هو من مسؤولية هياكل الإدارة والتصرف بالبنك. وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتركيز ومتابعة رقابة داخلية تمكّن من إعداد وعرض قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية. كما تشمل إختيار وتطبيق الطرق المحاسبية المناسبة وضمان تحديد تقديرات محاسبية منطقية إزاء مختلف الحالات الممكنة.

2. مسؤولية مراقبي الحسابات

تقتصر مسؤوليتنا على إبداء رأي مستقل حول القوائم المالية إستنادا إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. وقد قمنا بمهمّة المراقبة وفقا للمعايير الدولية التي تتطلب أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من أخطاء جوهرية. ويستوجب تدقيق القوائم المالية القيام بإجراءات لغاية الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية. ويرتكز إختيار هذه الإجراءات وتقييم إحتمال وجود إخلالات ناتجة عن غش أو عن أخطاء، على تقييم مراقب الحسابات لنظام الرقابة الداخلية المتعلّق بإعداد وتقديم القوائم المالية ممّا يمكنه من تحديد إجراءات التدقيق الملائمة للظروف دون أن يكون الهدف من ذلك إبداء رأي حول فاعلية هذا النظام. كما يشمل التدقيق فحصا، على أساس إختباري، للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة بالقوائم المالية وتقييما للمبادئ المحاسبية المطبقة والتقديرات الهامة التي إستندت إليها إدارة البنك وكذلك تقييما للعرض الإجمالي للقوائم المالية. وفي اعتقادنا أن تدقيقنا يوفر أساسا معقولا للرأي الذي نبديه.

3. أساس الرأي بتحفظ

استنادا إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها، نبدي التحفظات التالية حول القوائم المالية المرافقة لهذا التقرير:

1.3 إثر تركيز النظام المعلوماتي الجديد الذي قام به البنك التونسي للتضامن منذ شهر جانفي من سنة 2012، سجلت كل من القروض الصغرى و الحاسوب العائلي فوارقا إيجابية وأخرى سلبية قدر إجماليها بـ 3 157 ألف دينار بين الأرصدة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 من جهة، والبيانات المنبثقة عن قاعدة التصرف والمنتهية بنفس التاريخ والتي تم إدراجها ضمن النظام المعلوماتي الجديد.

وفي ما يلي تفصيل هذه الفوارق:

نوع الفارق	الرصيد المحاسبي في 31 ديسمبر 2012	الرصيد المسجل بالنظام المعلوماتي الجديد	الفارق بالألف دينار
قروض الحاسوب العائلي في طور السداد	15 589	11 824	3 765
تعهدات الحرفاء			
قروض المشاريع الصغرى في طور السداد	467 292	462 200	5 092
اموال الحرفاء			
حساب ثانوي MPJ	(15 699)	(7 040)	(8 659)
دفعوات غير معرفة			
حساب ثانوي PFC	(3 289)	66	(3 355)
المجموع	463 893	467 050	(3 157)

إن تصفية هذه الفوارق يمكن أن يكون لها تأثيرا جوهريا على تعهدات البنك و على أمواله الذاتية.

2.3 كما وقعت الإشارة إليه بالإيضاحات حول القوائم المالية إيضاح (3-1-1 و 4-1-1)، فإن عملية المقاربة لأرصدة الحسابات الجارية البريديّة الدائنة والمدينة والبالغة على التوالي 2 988 ألف ديناراً و 3 536 ألف ديناراً أفرزت مبالغ قديمة عالقة غير مبرّرة لصالح وعلى البنك التونسي للتضامن تبلغ على التوالي 53 606 ألف دينار و 52 053 ألف ديناراً. وقد قام البنك بتكوين مدّخرات بعنوان هذه المبالغ القديمة والعالقة بما قيمته 492 ألف ديناراً من بينها 25 ألف ديناراً تخصّ سنة 2012. ونتيجة لذلك فإنّه لا يمكننا تحديد مدى تأثير تبرير وتصفية المبالغ العالقة المشار إليها أعلاه على بنود القوائم الماليّة.

3.3 لم يقدّم البنك بإعداد جدول مقارنة للحساب البنكي المخصّص لمنظومة الحاسوب العائلي - « STB » و « PC Familial » ويبرز هذا الحساب بتاريخ 31 ديسمبر 2012 رصيد محاسبي دائن بما قدره 111 1 ألف دينار مقابل رصيد دائن بـ 2 ألف دينار على مستوى كشف الحساب البنكي بنفس التاريخ. ولم تمكّننا أعمالنا من التأكّد من مدى صحّة الرصيد المحاسبي لهذا الحساب لذا فإنّه يمكن أن يكون لتبرير وتصفية العمليات العالقة بالحساب البنكي لمنظومة الحاسوب العائلي تأثير هام على بنود القوائم الماليّة.

4.3 كما وقعت الإشارة إليه بالإيضاحات حول القوائم الماليّة إيضاح (3-6) وإيضاح (4-5) تظهر حسابات "التعديل الدائنة والمدينة" وحسابات "التأمين واجبة الدفع" أرصدة غير مبرّرة لم يتمّ تصفيتهما بعد. ومن ناحية أخرى، تبرز "الحسابات الداخليّة بين فروع البنك" أرصدة دائنة ومدينة لم يتمّ تصفيتهما تبلغ قيمتهما على التوالي في موفى شهر ديسمبر 2012 ما قدره 205 ألف ديناراً و 5 405 ألف ديناراً. وتحتوي هذه الحسابات على عمليات عالقة دائنة ومدينة بلغت في موفى شهر ديسمبر 2012 ما قدره 117 542 ألف ديناراً بالنسبة للعمليات العالقة المدينة وما قدره 122 742 ألف ديناراً للعمليات العالقة الدائنة.

ولا يمكننا حالياً تحديد مدى تأثير تبرير وتصفية أرصدة هذه العمليات العالقة على بنود القوائم الماليّة.

4. الرأي بتحفظ

وحسب رأينا وباستثناء ما تمّ ذكره من الفقرة 3-1 إلى الفقرة 3-4، فإن القوائم المالية للبنك التونسي للتضامن لسنة 2012 تعبر بصورة حقيقية وصادقة وتمثل بأمانة كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي للبنك التونسي للتضامن ونتيجة نشاطه وتدفقاته النقدية بالنسبة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2012 طبقا لنظام المحاسبة للمؤسسات.

5. ملاحظات ما بعد الرأي

بدون التأثير على رأينا حول القوائم المالية الذي أبديناه أعلاه، نلفت إنتباهكم إلى النقاط التالية:

1.5 نظرا للطابع الخاص للبنك التونسي للتضامن، يتحمل الصندوق الوطني للضمان لوحده 90% من أخطار عدم استرداد القروض المتعلقة بالمشاريع الصغرى و الحاسوب العائلي. و اعتمادا على النسبة الضعيفة لحالات رفض الصندوق الوطني للضمان بالتكفل، فإن البنك في تقديره للمدخرات اللازمة على هذه القروض، قد أخذ في عين الاعتبار قيمة الضمان سالف الذكر حتى لبعض الملفات التي لم يقع إحالتها بعد للموافقة على الضمان أو تلك التي يتلقى البنك في شأنها الإعلام بالموافقة.

2.5 أفضى إعتقاد المذكرة الخاصة بمؤسسات القرض عدد 08-2012 إلى نسب مدّخرات جماعية أرفع من النسب الدنيا الخاصة بكلّ مجموعة متجانسة.

وقد إرتأى البنك إعتقاد النسب الدنيا ممّا أدى إلى تقليص مبلغ المدخرات الجماعية المسجلة ضمن أعباء السنة المحاسبية.

6. الفحوص الخاصة

1.6 لقد قمنا بأعمال الفحوص الخاصة كما ينصّ عليها القانون والمعايير المهنية. وإعتقادا على فحوصنا فإنّه ليس لدينا ملاحظات حول أمانة المعلومات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة لسنة 2012 ومطابقتها مع القوائم المالية.

2.6 وعملا بمقتضيات الفصل 19 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قمنا بالفحوصات الضرورية وليس لدينا من ملاحظات حول إجراءات مسك حسابات الأوراق المالية ومدى تطابقها مع مقتضيات الأمر المذكور أعلاه.

3.6 وعملا بمقتضيات الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية والفصل 3 (جديد) من القانون عدد 94-117 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994. قمنا بتقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية وسجلنا في هذا الإطار وجود بعض النقائص التي يمكن أن تآثر على فاعلية هذا النظام. وقد تمّ تضمين مختلف ملاحظتنا بتقريرنا حول نظام الرقابة الداخلية الذي تمّ إرساله إلى الإدارة العامة للبنك.

مراقبي الحسابات

عن الشركة العالمية للتصرف والتدقيق
"إماك"

عبد الرزاق الصويعي

عن مجمع د.د. أف أوديت ومكتب حسين قمره

حسين قمره

سليم فريجة

التقرير الخاص لمراقبة الحسابات بالنسبة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013

السيدات والسادة مساهمي البنك التونسي للتضامن

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات الخاصة بالسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 والتي تم تكليفنا بها من طرف الجمعية العامة العادية وتطبيقا لمقتضيات الفصل 200 جديد وما يليه من مجلة الشركات التجارية والفصل 29 من القانون عدد 65-2001 المؤرخ في 10 جويلية 2001 المتعلق بمؤسسات القرض. نفيديكم علما في ما يلي بالعمليات والإتفاقيات المتعلقة بالسنة المحاسبية 2012.

تتمثل مسؤوليتنا في التأكد من الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة للعمليات والإتفاقيات المبرمة وكذلك صحة تسجيلها بالقوائم المالية. ولا تشمل مهمتنا البحث على وجود مثل هذه الإتفاقيات أو العمليات بل تقتصر على إعطاء معلومات حول فحواها وخصوصيتها وذلك إستنادا على أعمال التدقيق التي قمنا بها والمعطيات التي وفرها لنا البنك ودون إبداء رأينا حول جدواها أو منفعتها. وعليكم تقدير فائدة إبرام هذه الإتفاقيات وإنجاز هذه العمليات من أجل المصادقة عليها.

1. الإتفاقيات والعمليات المنجزة حديثا

لم يحطنا مجلس إدارتكم علما بوجود إتفاقيات منجزة خلال سنة 2012 تدخل في إطار الفصل المذكور أعلاه.

2. عمليات منجزة ومتعلقة باتفاقيات سابقة

تواصل خلال سنة 2012 تنفيذ إتفاقية التصرف في خط تمويل القروض الصغرى وإتفاقية التصرف في موارد الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى « FONAPRAM ». وقد بلغ مجموع العمولات التي تقاضاها البنك خلال سنة 2012 ما يلي:

- عمولات تحصل عليها البنك بعنوان التصرف في خط تمويل القروض الصغرى المسندة من قبل الدولة بما قدره 928 ألف دينار؛
- عمولات تحصل عليها البنك بعنوان التصرف في موارد الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى المسندة من قبل الدولة بقيمة 288 ألف دينار.

3. واجبات والتزامات البنك تجاه مسيريه

1.3. واجبات والتزامات البنك تجاه الرئيس المدير العام كما نصّ عليه الفصل 200 جديد II § 5 من مجلة الشركات التجارية.

- تم تحديد أجر الرئيس المدير العام السيد حافظ الغربي الذي باشر مهامه إلى حدود 31 جويلية من سنة 2012 طبقا لقرار السيد وزير المالية بتاريخ 23 جوان 2011، أمّا فيما يخصّ أجر الرئيس المدير

العام الحالي للبنك السيّد محمد كعنيش فقد تمّ تحديده طبقاً لقرار رئيس الحكومة بتاريخ 2 أوت 2013 مع تاريخ فاعلية إبتداء من 25 سبتمبر 2012. ويتكوّن الأجر الخام للرئيس المدير العام من العناصر التالية:

المرتب الأساسي	الرئيس المدير العام السابق: من 01 جانفي إلى 31 جويلية 2012	الرئيس المدير العام الحالي : من 25 سبتمبر إلى 31 ديسمبر 2012
900	900	900
منحة سكن	200	200
منحة التصرف	350	350
منحة تمثيل	1580	1580
منحة وقتية لإسترجاع المصاريف المرتبطة بالمسؤولية	2 670	2 670
مجموعة امتيازات عينية:		
• سيارة وظيفية كلفتها 69 ألف دينار وقع اقتناؤها سنة 2012 وبلغ مجموع استهلاكاتها في نفس السنة:	8,10	3,66
• مقتطعات وقود	450 لتر في الشهر	450 لتر في الشهر
• خدمات هاتفية	2000 نبضة في الثلاثي	2000 نبضة في الثلاثي

- منذ تنصيبه بتاريخ 25 سبتمبر 2012 و إلى غاية 31 ديسمبر 2012 , لم يتقاضى الرئيس المدير العام الحالي من البنك سوى تسبقات على الأجر بلغ مجموعها 9 آلاف دينار مع العلم وأنه لم يتم في شأنها أخذ الموافقة المسبقة من مجلس إدارة البنك التونسي للتضامن.
- من جهة أخرى، تبين لنا من خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها أن الرئيس المدير العام للبنك المنتهية مهامه بتاريخ 31 جويلية 2012 قد تمتع خلال سنة 2010 بقرض سكني قيمته 40 ألف دينار على حساب الصندوق الاجتماعي، حسب الشروط التالية:

طرق تسديد القرض : خصم من الأجر لمدة 134 شهر منها 6 أشهر إعفاء من الدفع

نسبة الفائض : 3 % بالنسبة للعشر سنوات الأولى و 3,5 % لبقية السنوات

الضمانات : رهن عقاري من الدرجة الأولى لفائدة البنك

و قد تواصل العمل بهذه الشروط إلى غاية 31 ديسمبر 2012.

وبداية من غرة فيفري 2013 , وقع تحويل ما تبقى من أقساط القرض والبالغة 33,593 ألف دينار على موارد الفرع المركزي للبنك بنسبة فائدة قدرها 4,75 % مع العلم وأنه يتمّ إعتداد نسبة فائض سنوي قدره 7 % بالنسبة للقروض المماثلة المسندة لحرفاء البنك.

2-3- واجبات والتزامات البنك تجاه الرئيس المدير العام والمديران العامان المساعدان كما هو مبين بالقوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

(بالألف دينار)

الرئيس المدير العام	
أعباء السنة المحاسبية	الخصوم في 31 ديسمبر 2012
امتيازات قصيرة المدى	- 71,90
امتيازات عند انتهاء الخدمة - -	
امتيازات طويلة المدى - -	
تعويضات إنهاء عقد العمل - -	
دفوعات في شكل أسهم - -	
المجموع	- 71,90

ومن ناحية أخرى، فإن أعمالنا لم تفرز عن وجود عمليات أخرى تدخل في مجال الفصلان المشار إليهما أعلاه.

مراقبي الحسابات

عن الشركة العالمية للتصرف والتدقيق
"إماك"
عبد الرزاق الصويعي

عن مجمع د.د.أف أوديت ومكتب حسين قمر
سليم فريجة
حسين قمر

-7

**قرارات الجلسة العامة
العادية لسنة 2012
المنعقدة بتاريخ 30
نوفمبر 2013**

القرار الأول:

إنّ الجلسة العامة العادية للبنك التونسي للتضامن المنعقدة بتاريخ 30 نوفمبر 2013، إذ تسجل عدم انعقادها في الأجل القانونية الخاصة بشركات المساهمة العامة، فإنها تصادق على هذا التأخير باعتباره لا يسبب أي ضرر لمصالح المساهمين وتبرأ إبراء تاما وكاملا وبدون تحفظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوصه. تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثاني:

إنّ الجلسة العامة العادية للبنك التونسي للتضامن المنعقدة بتاريخ 30 نوفمبر 2013 بعد إطلاعها على: - تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية المتعلقة بنشاط البنك المختوم في 31 ديسمبر 2012، - تقرير مراقبي الحسابات (العام والخاص) المتعلقين بنفس السنة. تسجل إطلاعها على ما جاء في تقرير مراقبي الحسابات وتصادق على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2012 كما وقع عرضهما عليها. تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثالث:

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الإطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات للسنة المالية 2012 توافق على الاتفاقيات القانونية المنصوص عليها بالفصل 200 جديد من مجلة الشركات التجارية والفصل عدد 29 من القانون 65 لسنة 2001 المتعلق بمؤسسات القرض. تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الرابع:

إنّ الجلسة العامة العادية تبرئ إبراء تاما وكاملا وبدون تحفظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوص ممارسة مهامهم في مجلس الإدارة وعن نتائج أعمالهم بالنسبة للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2012. تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الخامس:

تقرر الجلسة العامة العادية، بناء على اقتراح مجلس الإدارة، تخصيص نتيجة سنة 2012 على النحو التالي:

نتيجة السنة المالية 2012	:	(2 815 679,818)
مجموع النتيجة المؤجلة في 31-12-2011	:	(2 238 664,671)
مجموع النتيجة قبل التخصيص في 31-12-2012	:	(5 054 344,489)
إستهلاكات مؤجلة	:	849 232,875
النتائج المؤجلة في نهاية السنة المالية 2012	:	(4 205 111,614)

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار السادس:

عملا بأحكام الفصل 19 من النظام الأساسي للبنك، تصادق الجلسة العامة العادية على تعيين السيد عماد التركي عضوا بمجلس الإدارة خلفا للسيدة سامية عمامو، وذلك لمدة المتبقية والتي تنتهي بانعقاد هذه الجلسة العامة التي تنتظر في حسابات سنة 2012. تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار السابع:

عملا بأحكام الفصل 17 من النظام الأساسي للبنك، تصادق الجلسة العامة العادية على تجديد عضوية كل من: - السيد محمد كعنيش ممثلا للدولة؛

- السيدة نجوى بالحاج ممثلا للدولة؛
 - السيد التيجاني عجلان ممثلا للدولة؛
 - السيد عماد التركي ممثلا للدولة؛
 - السيدة أمال الزاوي ممثلا للدولة؛
 - السيد رضا الخلفاوي ممثلا للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- وذلك لمدة ثلاثة سنوات والتي تنتهي بانعقاد الجلسة العامة التي ستنظر في حسابات سنة 2015. تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثامن

تقرر الجلسة العامة العادية إسناد مكافآت حضور لفائدة أعضاء مجلس الإدارة بعنوان تصرفهم المتعلق بالسنة المالية 2012. وتحدد قيمتها بـ 5000 دينار لكل عضو.

تمت المصادقة على هذا القرار بأغلب المساهمين الحاضرين (50,64% من رأس المال) في حين إعتراض مساهم واحد يمثل 2,5% من رأس المال.

القرار التاسع:

عملا بأحكام الفصل 28 من النظام الأساسي للبنك، تقرر الجلسة العامة العادية المصادقة على تعيين:

- مكتب "CHEKIR" لصاحبه هشام الشقير،
- مكتب "ACB" لصاحبه زياد خديم الله.

مراقبا حسابات البنك لمدة ثلاث سنوات (2013-2014-2015). تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار العاشر

تطبيقا لما جاء بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 8-2012 المتعلق بالمدخرات الجماعية، وبناء على تقدير هذه الأشغال من قبل مراقبي الحسابات في حدود 5000 دينار لكل مكتب سنويا، وبناء على إقتراح مجلس الإدارة، تصادق الجلسة العامة العادية على إسناد أتعاب إضافية بـ 20 ألف دينار لفائدة مراقبي الحسابات خلال السنتين المحاسبتين 2011 و2012 بعنوان أتعاب خصوصية متعلقة بالمدخرات الجماعية. تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الحادي عشر

لمجابهة حاجياته الآنية من الموارد المالية، ترخص الجلسة العامة العادية لمجلس إدارة البنك في الإقتراض من الخارج وفي إصدار قرض أو عدة قروض رفاعية بالسوق المحلية في حدود مبلغ جملي لا يتجاوز 30 مليون دينار خلال الفترة الممتدة بين تاريخ الاجتماع الحالي والاجتماع المقبل الذي سوف تخصصه الجلسة العامة للنظر في نتائج السنة المالية 2013.

وتكلف مجلس الإدارة بضبط مبلغ القرض أو القروض وطريقة وشروط إصدارها.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثاني عشر والأخير:

إنّ الجلسة العامة العادية تفوض كلّ النّفوذ وكلّ الصّلاحيّات اللّازمة للممثل القانوني للشركة ليقوم بجميع الإيداعات والنّشر التي يقتضيها القانون.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.